ولو بدليل جملي يخرج المكلف به من التقليد للاجماع على ذلك والنصوص الواردة به كقوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله وخبر امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله الحديث وهو منوا نر معناي فقوله شرعا منصوب بنزع الخافض متعلق بوجب قدم عليه لافادة الحصر وان يعرف فاعله اي لا يجب معرفة ما ذكرنا الا بالشرع اذ قبله لا حكم اصلا لا اصليا ولا غير فيما هو المنقول عن الاشاعرة وجمع من غيرهم وبه صرح امام الحرمين حيث قال انا لا نتعبد اصلا ولا فرعا الا بعد البعثة وخالف في ذلك المعتزلة فقالوا ان معرفة ذلك واجبة بالعقل لانها دافعة للضرر المظنون وهو خوف العقاب في الاخرة حيث اخبر جمع كثير بذلك وخوف ما يترتب في الدنيا على اختلاف الفرق في معرفة الصانع من المحاربات وهلاك النفوس وتلف الاموال وكلما يدفع الضرر المظنون بل والمشكوك واجب عقلا كما اذا اردت سلوك طريق فاخبرت بان فيه عدوا او سبعا فانه يجب عليك اجتنابه خوف الوقوع في المهلكة ورد بمنع ظن الخوف في الاعم الاغلب اذ لا يلزم الشعور بالاختلاف وبما يترتب عليه من الضرر ولا بالصانع وبما يترتب في الاخرة من الثواب والعقاب والاخبار بذلك انما يصل الى البعض وعلى تقدير الوصول لا رجحان لجانب الصدق لان التقدير عدم معرفة الصانع وبعثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام ودلالة المعجزات والوسل

ظن

ظن الخوف فالاسلم ان تحصيل المعرفة يدفعه لان احتمال الخطا قايم مخوف العقاب او الاختلاف بحاله والعنا زيادة وقد اعترض على مذهب اهل السنة بما ذكرناه وجوابه بالاصل وينبني على هذا الخلاف حكم من قدر على معرفة الله بالنظر ومات ولم يفعل قبل بلوغ الدعوة فعندهم يموت عاصيا وعندنا لا وبما قررناه ظهر ان الخلاف انما هو في طريق وجوب المعرفة هل هو الشرع او العقل فبعد ورود الشرع تكون واجبة به اتفاقا من الفريقين كما انها متى حصلت كفت عندنا كما حصلت لقس ابن ساعدة الايادي وزيد بن عمرو بن نفيل ممن تنصر في الجاهلية فانهم ناجون على الصحيح وانما قيدنا المكلف بمن كان من الثقلين لانه المتبادر من مدلوله بحسب المتعارف مع ان معرفة الملايكة باحكام الالوهية لو قلنا بتكليفهم باحكام شرعنا ضرورية فلا يقع بها التكليف لما مر انفا وعبر بالمعرفة دون العلم وان زاد فيها على الارجح لاشتهارها واستعمالها في الجزييات المرادة هنا من ما وجب وما بعده وقد مر تعريف هذه الامور انفا تنبيهات الاول قدم الواجب لشرفه اذ به يتصف الباري سبحانه وتعالى ولان معرفته يعرف قسيماه واخر المستحيل لاخطاطه اذ يرجع الى السلب والعدم والوجود اشرف منه ووسط الجايز لتردده بينهما اذ فيه من الواجب شايبة الثبوت وفيه من الممتنع شايبة النفي وكونه بهذا الاعتبار